

## البحرين.. إنشاء لجنة لمحاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله

الأحد 16 أغسطس 2020 01:56 م

أصدر الملك البحريني "حمد بن عيسى آل خليفة"، الأحد، مرسوما بإنشاء وتشكيل لجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال.

وتضمن المرسوم الذي حمل رقم (50) لسنة 2020، أن تُنشأ لجنة تسمى (لجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال)، ويُشار إليها فيما بعد بكلمة (اللجنة)، برئاسة وزير الداخلية.

وتضم اللجنة في عضويتها كلا من وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، ووزير الخارجية، ووزير المالية والاقتصاد الوطني، ووزير شئون الإعلام، ووزير شئون الدفاع، ومحافظ مصرف البحرين المركزي، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورئيس الأمن العام، ونائب الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى.

ويتولى المركز المشترك لمكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية، أمانة سر اللجنة، وكافة الأعمال الإدارية لها، وأية مهام أخرى توكل إليه منها، وفق الأمر الملكي.

تختص اللجنة بدراسة كافة المسائل المتعلقة بمحاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال، ولها على الأخص القيام بـ"اقتراح السياسات والتنسيق وتوحيد الجهود الوطنية العامة ومراجعتها وتحديثها دورياً في مجال محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال".

كما تختص اللجنة بـ"اقتراح تصنيف وإدراج الأفراد والكيانات على قوائم الإرهاب الوطنية"، و"تقييم مخاطر الفكر المتطرف والإرهاب وغسل الأموال".

ومن ضمن اختصاصات اللجنة، "اقتراح التشريعات والأنظمة الخاصة بمحاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال، والتنسيق مع الجهات المختصة في الملكة وأخذ آرائهم حول ذلك".

ومن المقرر أن ترفع اللجنة تقارير دورية بنتائج أعمالها إلى مجلس الوزراء، تتضمن الاقتراحات والتوصيات لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

وتجتمع اللجنة، بناءً على دعوة من رئيسها في المكان والزمان اللذين يحددهما، ويكون اجتماعها صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس، وفق الأمر الملكي.

وتُصدر اللجنة قراراتها وتوصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

للجنة، في سبيل أداء عملها، أن تستعين بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص، وأن تدعوهم لحضور اجتماعاتها لمناقشتهم والاستماع لآرائهم أو لتزويدها بالمعلومات التي تراها ضرورية لمباشرة اختصاصاتها، دون أن يكون لأي منهم الحق في التصويت على قرارات اللجنة.

وطالب الأمر الملكي، الوزارات والأجهزة المعنية في الملكة، تزويد اللجنة بما تطلبه من بيانات ومعلومات ودراسات لازمة لمباشرة أعمالها.

